كيف يمكن لمغاربة العالم أن يطوروا مساهمتهم في التنمية؟

انصبت الكلمة التي ألقاها السيد الأمين العام لمجلس الجالية المغربية بالخارج في الجلسة الافتتاحية للقاء الدولي للأرضية الأورو مغربية المنعقدة بطنجة 7 – 9 دجنبر 2012 على النقاط التالية:

- انعقاد هذا يأتي في سياقه ما دامت فصول الدستور الجديد الخاصة بالهجرة تدعون جميعا إلى التفكير في أكثر الطرق ملاءمة لتفعيلها بما يتناسب وحاجيات مغاربة العالم ومصالحهم ومصالح بلدهم الأصلي..
- بحكم وضعهم كمواطنين حاملين بالإضافة لهويتهم المغربية لهوية وثقافة بلدان إقامتهم، تتميز مبادراتهم بكونها تشكل رافدا أساسيا يساهم في النهوض بمجتمعهم الأصلي في جملة من المجالات التي تباشر الجمعيات العمل فيها ولكن أيضا في المساهمة في تقوية الروابط بين بلدان الإقامة والبلد الأصلي. وقد ربط دستور المملكة صراحة بين مساهمتهم في تنمية بلدهم الأصلي وبين فعلهم في تمتين علاقاته ببلدان إقامتهم في الفصل 16 حين قال "تسهر الدولة على تقوية مساهمتهم في تنمية وطنهم المغرب، وكذا على تمتين أواصر الصداقة والتعاون مع حكومات ومجتمعات البلدان المقيمين بها، أو التي يعتبرون من مواطنيها."
- مساهمة مغاربة العالم في التنمية تتطلب اليوم وقفة متأملة: فهذه المساهمة ليست وليدة اليوم منذ انطلاق موجات المهاجرين المغاربة إلى الخارج في سنوات الستينيات وحتى قبلها سواء فرادى أو جماعات، كان الهدف منها تنموي. فقد رأينا كيف كان طموح الأجيال الأولى العمل في دول الاستقبال قصد العودة إلى أحيائهم أو مداشرهم الأصلية للمواصلة الحياة هم وذويهم في ظروف أفضل. وكانوا مع معاناتهم لظروف العيش والعمل القاسيتين في بلد الهجرة يعودون بشكل منتظم لزيارة الموطن الأصلي وهي زيارة لا تخلو من مبادرات فردية لفائدة الجماعة. ثم رأيناهم حينما بدأوا يتكاثرون في بلدان الاستقبال ويتجمعون عائليا، يتكتلون في مجموعات أو جماعات تعيد إحياء مفهوم "الجماعة" التي تركوها ببلدهم الأصلي في بلدان إقامتهم. واستمروا بوعي أكبر وبوتيرة أشد وبتنظيم أحكم في المساهمة بشكل جماعي في تطوير وتنمية قراهم ومداشرهم الأصلية. فشهدناهم يتضامنون في حالات شتى سواء تعلق الأمر بحالات فردية خاصة من قبيل تقديم الدعم للعلاج أو المواساة أو الزواج... أو

في حالات تهم الجماعة كلها من قبيل بناء مسجد أو المساهمة في فك العزلة عبر تهييئ طريق ...، دون أن أستحضر هنا تجندهم في الحالات التي شهدت فيها بلادهم الأصلية كارثة من الكوارث الطبيعية كما كان الأمر خلال ازلزال الحسيمة... ثم تطور الأمر مع تطور أحوال وتحولات مغاربة العالم فرأيناهم ينتظمون في جمعيات تخصصت في برامج التنمية التضامنية تسعى إلى إفادة البلد الأصل وجعله يستفيد من خبرتها ومن موقعها في بلدان الإقامة.

- هذا المسار دام عقودا، وهو الآن يحتاج إلى تأريخ. لا يتعلق الأمر بكتابة تاريخ قصد التباهي فلا أحد يتباهى في قيامه بواجب نحو الوطن. ولا شك أن خطاب جلالة الملك ل20 غشت الأخير مليئ بالدلالات والاعتراف بما قدمه مغاربة العالم لوطنهم الأم من "واجبات". لكن الأمر يتعلق بدراسة عميقة ومتأنية لهذا المسار لاستكشاف النموذج المغربي في التنمية التضامنية والتعرف على خطاها وعلى نجاحاتها ونكساتها، وعلى التجارب الناجحة فيها، والمشاكل المزمنة قصد ضمان تمكين برامجها المستقبلية.
- يجب أيضا التفكير في آفاق هذا الفعل التنموي لمغاربة العالم في بلدهم الأصلي. نحن نرى التحولات الكبرى التي شهدتها الهجرة المغربية في غضون نصف قرن الماضي والتي ستستمر دون شك في المستقبل في إطار أكثر عولمة. لا أدري إن كانت هناك دراسة حول الفئات العمرية لمغاربة العالم العاملين في هذا الحقل الآن. من واجبنا جميعا أن نتساءل عن مستقبل ما بدأته أجيال المهاجرين الأول والذي تحاولون جاهدين تطويره اليوم في مستقبل أصبحت فيه الأجيال القادمة أكثر اندماجا في فضاء العولمة...
- لذلك يأخذ موضوع الشراكة التي جعلتم منها محورا أساسا للقائكم أهمية قصوى. فبغض النظر عن فعلها الآني يجب إعمال النظر فيها باعتبارها عنصرا أساسيا في ضمان ارتباط الفئات الصاعدة بقيم التضامن المساهمة في التنمية بمفهومها الشمولي وبوطنهم الأم دون ابتعاد أو تعارض عن فضائهم الذي أصبح طبيعيا لديهم وطن الإقامة. وتلك المعادلة التي تفرض تحديا يجب أن نساهم جميعا في استشرافه
- يعني ذلك أن علينا أن نظافر الجهود لإبداع أفكار ومناهج جديدة في التنمية التضامنية، تتجاوز ما تعودنا على ممارسته لحد الآن، ولا شك أن الطموح صعب لكنه ممكن المنال بفضل تمرسكم وتجربتكم وخبرتكم في الميدان. وهي

الخبرة التي سيكون لها وقع على تفعيل فصل هام من الفصول الهامة في الدستور الجديد للملكة.

أتمنى التوفيق والنجاح لأعمالكم.